

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي الشركة السعودية للطباعة والتغليف (شركة مساهمة سعودية)

التقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة السعودية للطباعة والتغليف (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقائمة الخسارة الشاملة الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأي المراجع حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجته ضمن ذلك السياق.

لقد التزمنا بمسؤولياتنا التي تم وصفها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. عليه، شملت مراجعتنا القيام بإجراءات صممت للرد على تقويمنا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر أساساً لرأينا في المراجعة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي الشركة السعودية للطباعة والتغليف
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

التقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	الأمر الرئيس للمراجعة
<p>تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> فهم آلية المجموعة لإثبات الإيرادات، بما في ذلك فهم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية لدورة الإيرادات. تقييم السياسات المحاسبية التي طبقتها المجموعة فيما يتعلق بإثبات الإيرادات لتقييم الامتثال للمعيار الدولي للتقرير المالي (١٥). اختبار معاملات البيع، على أساس العينة، للتحقق من تسجيل الإيرادات في الفترة المحاسبية الحالية مع مراعاة شروط وأحكام أوامر البيع، بما في ذلك شروط الشحن. اختبار قطع المبيعات، على أساس العينة، من خلال مطابقة عمليات التسليم التي تتم في نهاية السنة مع المستندات المؤيدة للتأكد من تسجيل الإيرادات بشكل صحيح في الفترة الصحيحة. إجراء إجراءات تحليلية لتقييم اتجاهات الإيرادات حسب فئات المنتجات المختلفة على مدى زمني، ومقارنتها بالفترات السابقة والعوامل الاقتصادية العامة. تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي قامت بها المجموعة في الإفصاحات حول القوائم المالية الموحدة. 	<p>إثبات الإيرادات</p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أثبتت المجموعة اجمالي إيرادات ٧٢١,٢ مليون (٢٠٢٣): ٧٧٩,١ مليون (٢٠٢٤).</p> <p>تحقق المجموعة إيراداتها من قطاعات أعمال مختلفة والتي تتضمن بشكل أساسي الطباعة والتغليف. كما تُثبت المجموعة الإيرادات عند الوفاء بالتزامات حسن التنفيذ.</p> <p>تُعدّ الإيرادات عنصرًا أساسيًا في كيفية قياس المجموعة لأدائها، مما يُحفّز الإثبات غير السليم للإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تطبيق معيار المحاسبة الدولي لإثبات الإيرادات دراسةً وحكمًا دقيقين لتحديد متى يتم الوفاء بواجبات الأداء تجاه العملاء لمختلف أنواع العقود. ولهذه الأسباب، تُعتبر الإيرادات أمر مراجعة رئيس.</p> <p>يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢-٣ "١" حول القوائم المالية الموحدة للاطلاع على معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح ٢٠ حول الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات.</p>

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي الشركة السعودية للطباعة والتغليف
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

التقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	الأمر الرئيس للمراجعة
الانخفاض في قيمة الشهرة	
<p>تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم مدى ملائمة كيفية تحديد الإدارة للوحدات المدرة للنقدية للمجموعة لغرض اختبار الانخفاض في القيمة. • قمنا بإشراك المختص الداخلي لفحص منهجيات التقييم التي تستخدمها الإدارة، وتقييم مدى معقولية افتراضات التقييم، مثل معدلات الخصم والنمو، من خلال مقارنة هذه الافتراضات ببيانات الشركة التاريخية وبيانات السوق. • قمنا بتقييم مدى معقولية توقعات التدفقات النقدية من خلال فحص الأداء الفعلي السابق، ومقارنتها بالتوقعات السابقة، والتوقعات الاقتصادية العامة. • قمنا باختبار الدقة الحسابية للنموذج المالي الذي يُشكل جزءاً من تقييم الإدارة للانخفاض في القيمة. • قمنا بتنفيذ تحليل الحساسية على الافتراضات الأساسية المستخدمة في النموذج بما في ذلك معدل الخصم المستخدم في توقعات التدفقات النقدية المخصومة. • قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة المدرجة في القوائم المالية الموحدة. 	<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تضمنت القوائم المالية الموحدة للمجموعة الشهرة الناشئة عن عمليات تجميع أعمال سابقة بقيمة ٣٩٠,٢ مليون، والتي سُجِّلَ مقابلها انخفاض في القيمة بقيمة ١٠٥,٣ مليون (٢٠٢٣: ٣٩٠,٢ مليون، والتي سُجِّلَ مقابلها انخفاض في القيمة بقيمة ٥٥,٣ مليون).</p> <p>وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٦) "الانخفاض في قيمة الموجودات"، يتعين اختبار الشهرة للتحقق من انخفاض قيمتها سنوياً على الأقل. يتطلب تحديد المبلغ القابل للاسترداد، وهو الأعلى بين القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، إصدار أحكام من جانب الإدارة عند تحديد الوحدات المدرة للنقدية ذات الصلة وتقييمها. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب تحديد المبلغ القابل للاسترداد بناءً على القيمة قيد الاستخدام إصدار أحكام وافتراضات مهمة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات النمو ومعدلات الخصم.</p> <p>قمنا بتحديد الانخفاض في قيمة الشهرة كأمر مراجعة رئيس نظراً للأهمية النسبية الكمية للشهرة المثبتة والحاجة إلى أحكام جوهرية وافتراضات في تحديد القيمة القابلة للاسترداد من قبل الإدارة. ويعتبر اختبار الانخفاض في القيمة السنوي أحد مجالات المخاطر لمجلس الإدارة (يرجى الرجوع إلى صفحة ٢٣)، ويتطلب حكماً وتقديراً محاسبياً هاماً (إيضاح ٣) ويعتبر أمر مراجعة رئيس لأن الافتراضات التي تستند إليها الاختبارات هي تقديرية للغاية وتتأثر بظروف السوق والاقتصاد المستقبلية التي هي غير مؤكدة بطبيعتها، وبسبب الأهمية النسبية للأرصدة بالنسبة للقوائم المالية ككل.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإفصاحات حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بالشهرة والإيضاح (٥) بشأن الإفصاحات المتعلقة بالشهرة.</p>

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي الشركة السعودية للطباعة والتغليف (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

التقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤

تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤، فيما عدا القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤ متوفراً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم الأخذ في الحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام نظام الشركات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي الشركة السعودية للطباعة والتغليف
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

التقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - تخطيط وتنفيذ مراجعة المجموعة للحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه والإشراف وفحص أعمال المراجعة التي تم تنفيذها لأغراض مراجعة حسابات المجموعة. ونظل المسؤولين الوحيديين عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

كما هو مبين في الإيضاح (١) حول القوائم المالية الموحدة، كان مطلوباً من الشركة اتخاذ بعض الإجراءات النظامية للوفاء بمتطلبات نظام الشركات بشأن تجاوز الخسائر نصف رأس المال. إلا أنه، وبتاريخ هذا التقرير، لم يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد كما هو مطلوب بموجب نظام الشركات.

عن ارنست ويونغ للخدمات المهنية



وليد غازي نوبيق
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٤٣٧)

الرياض: ٢٦ رمضان ١٤٤٦ هـ
(٢٦ مارس ٢٠٢٥)